الصباح المحلية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4226 | الأحد 17 شعبان 1443 هـ 20 مارس 2022 م | السنة الرابعة عشرة

بمن فيهم أولئك الذين تعرضوا للاختفاء القسري

الكويت: قلقون على مصير المفقودين نتيجة الصراع في سوريا

وضع حد لممارسة الاحتجاز التعسفي لعشرات الآلاف من الأشخاص

حان الوقت للرد على العائلات التي تسعى إلى الكشف عن مصير أبنائها

جنيف - «كونا»: أعربت دولة الكويت أمس الأول عن القلق البالغ إزاء مصير جميع المفقودين نتيجة الصراع في سوريا بمن فيهم أولئك الذين تعرضوا للاختفاء القسري.

جاء ذلك في كلمة دولة الكويت التي ألقاها مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف السفير جمال الغنيم أمام الدورة الـ 49 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي انطلقت أعمالها في الـ 28 من فبراير الماضي وتستمر حتى الأول من أبريل المقبل.

وقال السفير الغنيم إنه «بموجب القانون الدولي المعمول به وتماشيا مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2474 تتحمل أطراف النزاع المسلح المسؤولية الأساسية عن اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتقرير مصير الأشخاص المبلغ عن فقدانهم نتيجة للأعمال العدائية ولإنشاء قنوات مناسبة تمكن من الاستجابة والتواصل مع العائلات في عملية البحث».

كما أكد أن دولة الكويت تدعم دعوة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس لوضع حد لممارسة الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري لعشرات الآلاف من الأشخاص «ذلك لأن الوقت قد حان للرد على الدعوات العاجلة للعائلات في جميع أنحاء سوريا التي تسعى إلى الكشف عن مصير ومكان المفقودين».

وقال السفير الغنيم إن «دولة الكويت تؤيد الدعوة لأطراف النزاع كافة لاتخاذ خطوات للحيلولة دون فقدان الأشخاص والإفراج الفوري عن فئات من الأفراد إضافة إلى ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة وشاملة للكشف عن مصير المفقودين».

في الوقت ذاته شددت دولة الكويت على ضرورة حث جميع أطراف النزاع على اتخاذ كل التدابير المناسبة لإيلاء عناية قصوى لحالات الأطفال المبلغ عن فقدهم نتيجة للنزاع المسلح في سوريا واتخاذ التدابير المناسبة للبحث عن هؤلاء الأطفال وتحديد هوياتهم.

وقال السفير الغنيم إن «دولة الكويت لا تزال على اقتناعها التام بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للأزمة السورية وأن الحل الوحيد الممكن يتمثل في الحل السياسي الذي يلبي تطلعات الشعب السوري وفقا لما ورد في بيان جنيف لعام 2012 واستنادا إلى ما نص عليه قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2254».

كما دعت دولة الكويت مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى التحرك لوقف المزيد من التداعيات الإنسانية معربة عن تطلعها إلى تعاون الجميع مع جهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سوريا غير بيدرسون الهادفة إلى تحقيق السلام في هذا البلد.

ودانت دولة الكويت بشدة انتهاكات حقوق الإنسان كافة التي يعاني منها أبناء الشعب السوري الشقيق داعية إلى إنهاء هذا الصراع وإيجاد حل عادل وشامل يلبي طموحات جميع أفراد الشعب السوري الشقيق.

وشدد السفير الغنيم على أن «دولة الكويت تشعر بالقلق الشديد من استمرار أطراف النزاع في سوريا بارتكاب الانتهاكات الصريحة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان كما تطالب بضرورة التزام الأطراف كافة بالمواثيق الدولية ذات الصلة من التعامل مع الجرائم كافة التي قد ترقى إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب».

وشرح السفير الكويتي أن «الصراع الوحشي تسبب في تكبد الشعب السوري الشقيق لخسائر بشرية باهظة وكم كبير من انتهاكات حقوق الإنسان إضافة إلى دمار واسع النطاق طال المدن والقرى والأراضي الزراعية على حد سواء فلم يعد هناك ملاذ آمن للمدنيين الأمر الذي دفع بالعديد منهم لتذوق مرارة النزوح بعيدا عن ديارهم».

وقال «إننا نشعر بالأسى من استمرار النزاع السوري للسنة ال 11 وعلى وجه الخصوص نشعر بالقلق الشديد من معاناة الملايين من السوريين من تبعات النزوح الداخلي واللجوء نحو دول الجوار وغيرها من البلدان».

وتطالب دولة الكويت المجتمع الدولي بأن يولي «أهمية قصوى لهذه الكارثة الإنسانية التي تدور أمام أعيننا وذلك منعا لأي تداعيات إنسانية إضافية والعمل على تجنب أبناء ذلك البلد الشقيق المزيد من الآلام والمآسي والتشريد».

وأضاف السفير الغنيم أن دولة الكويت قد تحملت مسؤوليتها الإنسانية نحو الأشقاء في سوريا منذ اندلاع الشرارة الأولى لهذا النزاع إذ بادرت باستضافة أول مؤتمرات المانحين وشاركت في مؤتمرات عدة لاحقة قدمت خلالها تعهدات بلغت قيمتها الإجمالية 1ر7 مليار دولار.

وأضاف أن دولة الكويت تثمن غاليا كل الجهود الدولية المبذولة تجاه هذا الملف الإنساني مقدرة الجهود الحثيثة التي تقوم بها دول الجوار السوري باستضافتها للأشقاء من اللاجئين السوريين رغم المشاق التي تتحملها لتلبية احتياجاتهم.

كما أكد الغنيم تأييد دولة الكويت لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة لضمان وصول أكبر قدر من المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجات المدنيين في جميع أنحاء سوريا.

وتأمل دولة الكويت في أن يتوصل مجلس الأمن إلى توافق الآراء بشأن تجديد القرار 2585 في يوليو القادم المتعلق بدخول المساعدات الإنسانية إلى سوريا باعتبار أن ذلك يعد واجبا أخلاقيا وإنسانيا.

وفي السياق ذاته أعربت دولة الكويت عن «القلق الشديد من تداعيات انهيار نظام الرعاية الصحية في سوريا وتدني عدد المستشفيات والمراكز الصحية بفعل الاعتداءات المسلحة عليها في الوقت الذي تنزح فيه نسبة كبيرة من القوى العاملة الصحية نحو الخارج بحثا عن ملاذ آمن».

وقال السفير الغنيم إن «تدمير البنية التحتية الأساسية في سوريا قد أدى إلى تعميق الأزمة الاقتصادية ودفع الاحتياجات الإنسانية إلى أعلى مستوياتها منذ بدء الصراع».

جمال الغنيم

حث جميع أطراف النزاع على إيلاء عناية قصوى لحالات الأطفال المبلغ عن فقدهم

الكويت لا تزال على قناعتها بأنه لا حل عسكريا للأزمة .. والمخرج سياسي فقط

الفتيات هن الفئة التي تدفع الثمن الأكبر للتحديات المعاصرة

منصور العتيبي: المرأة الكويتية ساهمت بكل اقتدار وفعالية في الحد من انتشار جائحة «كوفيد - 19»

تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في جميع سياق السياسات والبرامج

نفتخر بأن المرأة الكويتية جزء من عملية صنع القرارات البيئة والمناخية

نيويورك - «كونا»: أكدت دولة الكويت امام الامم المتحدة ان المرأة الكويتية ساهمت بكل اقتدار وفعالية في الحد من انتشار وتخفيف آثار جائحة «كوفيد - 19» في البلاد.

جاء ذلك خلال كلمة الكويت أمام الدورة الـ 66 للجنة وضع المرأة والتي ألقاها مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي أمس الأول.

وأشاد العتيبي بجهود نساء الكويت خلال العامين الماضيين على وجه الخصوص فمن خلال عملهن في قطاعات الدولة الرسمية المختلفة سواء كان ذلك ضمن الكوادر الطبية والصفوف الأمامية والمساندة أو عبر العمل التطوعي تمكنت الكويت من السيطرة على الجائحة.

وأوضح ان الدورة الـ 66 للجنة وضع المرأة تعقد في الوقت الذي يواجه العالم تحديات جساما حيث تأتي أعمال هذه الدورة بعد مرور أكثر من عامين من تفشي جائحة «كوفيد - 19» التي تأثرت بها كافة دول العالم دون تمييز وتسببت بأضرار سياسية واجتماعية واقتصادية وصحية لا تحصى.

وأضاف العتيبي «يعاني عالمنا من استمرار النزاعات المسلحة وتداعياتها فضلا عن التغيرات والتقلبات المناخية والكوارث الطبيعية والبيئية وفي كافة هذه التحديات الهائلة هناك عوامل مشتركة عدة ولعل من أبرزها هو أن النساء والفتيات هن الفئة التي تدفع الثمن الأكبر لتلك التحديات المعاصرة».

وذكر ان «الموضوع ذا الأولوية للدورة ال66 للجنة وضع المرأة وهو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات في سياق السياسات والبرامج المتعلقة بتغير المناخ والبيئة والحد من مخاطر الكوارث يسلط الضوء على قضية في غاية الأهمية ويتطلب منا جميعا إعطاءها الأولوية».

وبين العتيبي ان النساء والفتيات حول العالم من أكثر الفئات عرضة للتأثر بتغير المناخ والكوارث الطبيعية مؤكدا أهمية إشراك المرأة في تخطيط السياسات الوطنية وعملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالسياسات البيئية والمناخية.

وتابع «نحن في دولة الكويت نفتخر بأن المرأة الكويتية جزء من عملية صنع القرارات المتعلقة بالسياسات البيئة والمناخية على الصعيد الوطني إذ تعمل وتساهم في رسم تلك السياسات في القطاعات المعنية بما في ذلك قطاعات النفط والطاقة والبيئة والزراعة والكهرباء والهندسة والبحوث العلمية والاستثمار».

وأشار العتيبي الى ان دولة الكويت تسعى لتبني استراتيجية وطنية خفيضة الكربون حتى عام 2050 وتعمل على سن التشريعات والقوانين الرامية إلى الحد من الانبعاثات والتكيف مع آثارها السلبية على المستوى الوطني.

وأضاف ان ذلك يأتي تماشيا مع الالتزامات البيئية المحلية والإقليمية والدولية حيث اولت الكويت اهتماما كبيرا بزيادة المحميات الطبيعية لتصل إلى 15 بالمئة من إجمالي مساحة الدولة وتعمل على رفع نسبة الطاقة المتجددة من إجمالي مصادر الطاقة إلى نسبة 15 بالمئة بحلول عام 2030.

وذكر ان المادة 29 من دستور دولة الكويت تنص على أن الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين.

وقال «من هذا المنطلق لم تتوان دولة الكويت في جهودها في تمكين المرأة الكويتية وتعزيز حقوقها وضمان مشاركتها الفعالة في جميع جوانب الحياة وكافة المجالات بما فيها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والقضائية».

وأضاف أن المرأة الكويتية تتبوأ مناصب قيادية في الدولة وتشارك بسن القوانين والتشريعات التي تحافظ وتعزز مكانة المرأة الكويتية في المجتمع.

وأشار العتيبي الى ان دولة الكويت تفخر بما حققته في بناء شبكة الأمان والحماية الاجتماعية والتي تحرص على عدم ترك أحد خلف الركب.

واضاف ان هذه الشبكة الاجتماعية توفر رعاية وحماية وتأمين فئات المجتمع المختلفة مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة والمتقاعدين وتيسر لهم الوصول إلى الخدمات العامة والبنية التحتية بما فيها الممكنات الاقتصادية.

وأكد العتيبي «ان المرأة الكويتية لعبت أدوارا هامة على مر التاريخ في بناء الدولة الحديثة وفي نهضة المجتمع الكويتي وتشكل عنصرا محوريا لتحقيق التنمية والمستقبل الذي نصبو إليه وقد ازدادت مكاسب المرأة الكويتية عاما بعد عام في إطار أجندة تمكين المرأة وتعزيز حقوقها».

منصور العتيبي